

على النحو الذي أرسى في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، وأن منظومة الأمم المتحدة ينبغي أن تضطلع بدور محوري في تيسير إجراء ذلك الحوار؛

٢ - تؤكد من جديد كذلك أن للأمم المتحدة دورا محوريا في النهوض بالتعاون الدولي من أجل التنمية وفي إبراز قضايا التنمية أمام أنظار المجتمع الدولي؛

٤ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والأربعين تحليلا وتوصيات محددة بشأن الطرق والوسائل التي يمكن بها تعزيز ذلك الحوار، بما يعكس العمل الجاري بشأن برنامج للتنمية، مع مراعاة التقدم المحرز في الوفاء بالالتزام المشار إليه في الفقرة الثامنة من الديباجة أعلاه.

الجلسة العامة ٨٦

٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢

١٦٦/٤٨ - برنامج للتنمية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارها ١٨١/٤٧ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢،

واقترعا منها بضرورة وضع إطار لتعزيز توافق الآراء الدولي في ميدان التنمية،

والتزاما منها بتعزيز فعالية الأمم المتحدة في القطاعين الاقتصادي والاجتماعي، وإدراكا منها، في هذا الصدد، للحاجة إلى تنشيط دور الأمم المتحدة في زيادة وتشجيع التعاون الدولي من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية،

وإذ تحيط علما بالآراء التي أعربت عنها الدول بشأن برنامج للتنمية،

وإذ ترحب باعتماد الأمين العام إصدار التقرير المطلوب في قرارها ١٨١/٤٧ في الأشهر الأولى من عام ١٩٩٤،

١ - تحيط علما مع التقدير بالمذكرة المقدمة من الأمين العام عن التقدم المحرز في تنفيذ قرار الجمعية العامة ١٨١/٤٧^(١)؛

وإذ تضع في اعتبارها الترابط بين المشاكل الاقتصادية وبين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للتنمية، وإذ تدرك أن من أكبر التحديات التي تواجه المجتمع الدولي هي الإسراع بالتنمية، والقضاء على الفقر، وضرورة معالجة التفاوتات بين البلدان، وتحقيق تعاون وشراكة اقتصاديين دوليين حقيقيين من أجل التنمية،

وإذ تؤكد من جديد أن للأمم المتحدة دورا محوريا في النهوض بالتعاون الدولي من أجل التنمية وفي وضع قضايا التنمية أمام أنظار المجتمع الدولي،

وإذ تلاحظ الدور الذي يقوم به الأمين العام في تشجيع جميع البلدان على الدخول في حوار بناء للنهوض بالتنمية، وفي تيسير ما تبذله من جهود في هذا الصدد،

وإذ هي مقتنعة بأن الالتزام بالتعاون والشراكة من أجل التنمية، الذي أخذ يظهر في عدد من المحافل في السنوات الأخيرة، يشكل أساسا جيدا يمكن الانطلاق منه نحو تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي من أجل التنمية، وهو الالتزام الذي أعرب عنه بوضوح في العديد من الوثائق، لاسيما الإعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي، وبخاصة تنشيط النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية، والاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع، وإعلان الحق في التنمية، وبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات، وبرنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نموا، والالتزام كرتاخينا، وإعلان ريو بشأن البيئة والتنمية، وجدول أعمال القرن ٢١،

وإذ هي مقتنعة أيضا بأهمية استمرار الاستفادة من روح التعاون والشراكة من أجل التنمية عن طريق الحوار البناء بين جميع البلدان، ولا سيما بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية من أجل إيجاد بيئة اقتصادية دولية مواتية للتنمية المستدامة،

١ - تؤكد من جديد الحاجة إلى تعزيز الحوار والشراكة البناءين بغية زيادة تشجيع التعاون الاقتصادي الدولي من أجل التنمية؛

٢ - تؤكد من جديد أيضا أن ذلك الحوار يجب النهوض به استجابة للحتميات التي تقتضي تبادل المنافع والمزايا، والترابط الحقيقي، والمشاركة في المسؤوليات، والشراكة من أجل تحقيق التنمية المستدامة

١٦٧/٤٨ - المدونة الدولية لقواعد السلوك في نقل التكنولوجيا

إن الجمعية العامة،

١ - تدرك أن الظروف لا تتوافر في الوقت الراهن للتوصل إلى اتفاق كامل بشأن جميع المسائل التي لم يبت فيها في مشروع مدونة دولية لقواعد السلوك في نقل التكنولوجيا، وكذلك أنه إذا أوضحت الحكومات، سواء بصورة مباشرة أو من خلال الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في التقرير الذي يقدمه وفقا لقرار الجمعية العامة ٢١٤/٤٦ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩١، أنه تحقق تقارب الآراء اللازم للتوصل إلى اتفاق بشأن جميع المسائل التي لم يبت فيها، فينبغي عندئذ أن يعاود مجلس التجارة والتنمية الاضطلاع بعمله الرامي إلى تيسير الاتفاق بشأن المدونة ومواصلة هذا العمل؛

٢ - تدعو الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية إلى أن يقدم، استنادا إلى الأحكام ذات الصلة من التزام كرتاخينا^(١)، وأخذا في الاعتبار النتائج التي خلص إليها الفريق العامل المخصص للصلة المتبادلة بين الاستثمار ونقل التكنولوجيا، تقريراً إلى الجمعية العامة في دورتها الخمسين عن حالة المناقشات.

الجلسة العامة ٨٦

٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢

١٦٨/٤٨ - التدابير الاقتصادية بوصفها وسيلة للقسر السياسي والاقتصادي ضد البلدان النامية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى المبادئ ذات الصلة الواردة في ميثاق الأمم المتحدة،

وإذ تعيد تأكيد أنه ليس لأي دولة أن تستخدم، أو أن تشجع على استخدام، تدابير اقتصادية أو سياسية أو من أي نوع آخر للضغط على دولة أخرى بقصد إجبارها على التبعية لها في ممارسة حقوقها السيادية،

وإذ تضع في اعتبارها المبادئ العامة التي تنظم التجارة الدولية والسياسات التجارية من أجل التنمية،

٢ - تقرر أن تجرى المناقشات الحكومية الدولية للنظر في برنامج للتنمية وتقارير الأمين العام في هذا الشأن في الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ١٩٩٤، وفي الدورة التاسعة والأربعين للجمعية العامة؛

٣ - تدعو رئيس الجمعية العامة إلى القيام، في أقرب وقت ممكن في عام ١٩٩٤، بتشجيع إجراء مناقشات واسعة النطاق وتبادل للآراء، في إطار مفتوح العضوية، بشأن برنامج للتنمية، وذلك استنادا إلى تقرير الأمين العام المطلوب في القرار ١٨١/٤٧؛

٤ - تدعو أيضا رئيس الجمعية العامة إلى أن يدعو البرامج والصناديق والوكالات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة، والمؤسسات المتعددة الأطراف ذات الصلة وغيرها من المنظمات المعنية، بما في ذلك المؤسسات العلمية والأكاديمية، إلى المشاركة على الوجه التام في تلك المناقشات أو إبداء آرائها خلالها، ضمانا للطابع الواسع النطاق لتلك المناقشات؛

٥ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة، في دورتها التاسعة والأربعين، مزيدا من التوصيات، حسب الاقتضاء، لمتابعة تقريره عن برنامج للتنمية، أخذا في الحسبان الآراء المبداء خلال الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ١٩٩٤ فضلا عن الآراء المقدمة أثناء المناقشات التي يقوم رئيس الجمعية العامة بتشجيع إجرائها وإيراد موجز لها تحت مسؤوليته؛

٦ - توصي بأن ينظر المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته التنظيمية لعام ١٩٩٤ في "برنامج للتنمية" بوصفه موضوعا يمكن إدراجه في الجزء الرفيع المستوى من الدورة الموضوعية لعام ١٩٩٤؛

٧ - تقرر عقد جلسات عامة استثنائية، على مستوى رفيع، في دورتها التاسعة والأربعين، للنظر في سبل تعزيز برنامج للتنمية وإعطائه زخما سياسيا؛

٨ - تقرر أيضا أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها التاسعة والأربعين بندا بعنوان "برنامج للتنمية".

الجلسة العامة ٨٦

٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢